البعد الاقتصادي في الاستراتيجية الوطنية (رؤية الاردن – 2025)

الاهداف والادآء

The Economic Dimension in the National Strategy (Jordan Vision 2025)

Objectives and Performance

اعداد

الدكتور موسى احمد سعيد خيرالدين

استاذ مشارك / نائب عميد كلية الخوارزمي الجامعية التقنية

الدكتور غالب محمود احمد سنجق

استاذ مساعد / ادارة اعمال

الدكتور جلال محمود برهم

رئيس مجلس ادارة مدارس الجود الدولية

البعد الاقتصادي في الاستراتيجية الوطنية (رؤية الاردن – 2025) الاهداف والادآء

ملخص

الاهداف : هدفت الدراسة الى تقييم البعد الاقتصادي في اهداف التنمية المستدامة كما وردت في الاستراتيجية الوطنية رؤية الاردن 2025، عن طريق مقارنة النتائج الفعلية للسنوات المنتهية من عمر الخطة ،والنتائج المتنبا بها للسنوات المتبقية ومقارنتها بالاهداف المرسومة.
المنهجية : اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في تنظيم وتبويب وعرض البيانات و قياس المتغيرات ، حيث تم الحصول على البيانات الكمية والمؤشرات المتعلقة بالاهداف الاقتصادية من كتيب الاستراتيجية الوطنية رؤية الاردن 2025 ، اما النتائج الفعلية للمؤشرات الاقتصادية فقد تم الحصول عليها من تقارير البنك المركزي الاردني ومن تقارير دائرة الاحصاءات العامة . كما اعتمدت على المنهج التحليلي في حساب البيانات الناقصة حيث تم استخدام اسوب التنبؤ من اجل الحصول على الادآء المتوقع لاعوام 2024 ، 2025 ، كما تم استخدام اسلوب المقارنة بين الاهداف المرسومة وبين الاداء الفعلي وحساب الانحراف بين الهدف والنتيجة من اجل الوصول الى نتائج الدراسة .

النتائج : توصلت الدراسة الى ان الاستراتيجية الوطنية رؤية الاردن 2025 لم تتمكن من تحقيق اهدافها المعلنة في البعد الاقتصادي ، حيث اظهرت الدراسة تراجع معدلات النمو عن الاهداف المرسومة وتراجع نسبة الدين العام الى حجم النفقات الجارية ، وايضا تراجع حجم الايرادات الى مجموع الناتج المحلي ، كما اظهرت النتائج ارتفاع معدلات البطالة بشكل لافت عن المعدلات التي تبنتها الاستراتيجية ، وفشلت الاستراتيجية في محاربة الفقر والقضاء عليه كما وعدت . كما اظهرت النتائج تراجع مؤشرات التنمية البشرية ومؤشرات مدركات الفساد ومؤشر التنافسية للاقتصاد الاردني بشكل واضح عن الاهداف التي وضعتها الاستراتيجية الوطنية رؤيةالاردن 2025 .

الكلمات الدالة : الاستراتيجية الوطنية رؤية الاردن 2025 ، معدل النمو الاقتصادي ، معدل البطالة ، نسبة الدين العام الى النفقات الجارية ،نسبة الايرادات الى مجموع الناتج المحلي ، مستوى الفقر ، مؤشر مدركات الفساد ، التنمية البشرية ، مؤشر التنافسية .

The Economic Dimension in the National Strategy (Jordan Vision 2025)

Objectives and Performance

Abstract

Objectives: The study aimed to evaluate the economic dimension of the sustainable development goals, as stated in the national strategy, Jordan's Vision 2025, by comparing the actual results for the years ending in the life of the planet, and the predicted results for the remaining years, and comparing them with the set goals.

Methodology: The study used the descriptive approach to organize, tabulate, and present data and measure variables. Quantitative data and indicators related to economic goals were obtained from the National Strategy Booklet, Jordan Vision 2025. As for the actual results of the economic indicators, they were obtained from reports of the Central Bank of Jordan and reports from the Department of Statistics. It also relied on the analytical approach to calculate missing data, where the forecasting method was used to obtain the expected performance for the years 2024 and 2025. The method of comparing the set goals and the actual performance was also used and calculating the deviation between the goal and the result to reach the results of the study.

Results: The study concluded that the national strategy, Jordan Vision 2025, was unable to achieve its declared goals in the economic dimension, as it showed a decline in growth rates below the set goals and a decline in the ratio of public debt to the volume of current expenditures, and also a decline in the volume of revenues to the total domestic product. The results also showed an increase in Unemployment rates were significantly higher than the rates adopted by the strategy, and it failed to fight and eliminate poverty as promised. The results also showed that the human development indicators, corruption perceptions indicators, and competitiveness index of the Jordanian economy declined below the goals set by the national strategy, Jordan Vision **2025.**

Keywords: The national strategy, Jordan Vision 2025, economic growth rate, unemployment rate, the ratio of public debt to current expenditures, the ratio of revenues to total domestic product, poverty level, corruption perceptions index, human development, competitiveness index.

1. المقدمة

1.1 مدخل

يشير (2016,Dumaloan) بان مصطلح التنمية المستدامة وبالرغم من انه متجذر في الثقافات الانسانية الا انه استخدم لاول مرة في منشور أصدره االاتحاد الدولي من أجل حماية البيئة سنة م1980م ، واعيد استخدامه في تقرير "مستقبلنا المشترك" المعروف باسم "تقرير برونتلاند" والذي صدرعام 1987م عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة لمنظمة الامم المتحدة، تحت إشراف رئيسة وزراء النرويج آنذاك غرو هارلم برونتلاند حيث عرف هذا التقرير التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تستجيب لحاجيات الحاضر ّ دون ان تعرض للخطر قدرة ألاجيال القادمة على تلبية احتياجاتها ، وحدد لها ثلاثة ابعاد (اقتصادية واجتماعية وبيئية) وكذلك حدد لها عدة اهداف منها (القضاء على الفقر والجوع والاهتمام بالصحة والتعليم والرفاه الاجتماعي والمساواة والحصول على المياه النظيفة والطاقة النظيفة والعمل اللائق والاهتمام بالمناخ والحياة تحت الماء والحياة في البر)

وبحسب (WCED,1987)يسعى تقريربرونتلاند إلى تعميم المبادئ العشرة الخاصة بأنشطة العمل في الشركات ودفعها إلى تبني سياسات المسؤولية الاجتماعية المستدامة المبنية على هذه المبادئ مما يساعد على رفع مستوى الاهتمام بحقوق الإنسان في الشركات بشكل عام وخاصة تجاه العاملين وبيئة العمل . كما سعى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (UN,2000) إلى دعم الأهداف الإنمائية للألفية التي أطلقتها الأمم المتحدة في سبتمبر 2000 ووقعت عليها 191 دولة عضو في الأمم المتحدة بهدف تحديد إطار زمني لتحقيق الأهداف بحلول عام 2015. وارتبطت جميع هذه الأهداف بحقوق الإنسان ودفعت الدول الموقعة إلى ممارسة مسؤوليتها الاجتماعية في مكافحة الفقر والجوع، وضمان الحق في التعليم الأساسي، ودعم حقوق المرأة وتمكينها، وخفض وفيات الأطفال، ورعاية الأمومة، ومكافحة الأمراض، والحفاظ على البيئة والتعاون الدولي. وفي عام 2015، أعلنت المبادرة الجديدة التي أعلنتها الأمم المتحدة (في احتفالها بالذكرى السبعين لتأسيسها) لأهداف التنمية المستدامة (SDG) وتدعم هذه الأهداف.

وتعد المملكة الأردنية الهاشمية من الدول النشطة في التفاعل مع متغيرات بيئة الأعمال العالمية، وتبني الاستراتيجيات الحديثة في إدارة شؤون البلاد والمشاركة الفعالة في معظم المؤتمرات والمنتديات والفعاليات الدولية التي تناقش مستقبل العالم. كما قام الاردن بالاصلاح الاقتصادي وبدأ بسن القوانين والتشريعات والتعديلات الدستورية التي تدفع الأردن إلى مواكبة المتغيرات الإقليمية والعالمية في كافة المجالات وتفاعل بقوة مع المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني. وفتح الأردن أبوابه أمام المنظمات الإقليمية والدولية، وخاصة منظمات الأمم المتحدة، لمساعدته في تحسين تنفيذ المبادرات والاتفاقيات الدولية في القضايا الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الإنسان.وكان الأردن من الدول الموقعة على الأهداف الإنمائية للألفية وبدأ تنفيذها في أوائل القرن الحادي والعشرين، وعندما أعلنت الأمم المتحدة مبادرتها الجديدة لأهداف التنمية المستدامة، كان الأردن من الدول الموقعة على الاتفاقية، ودعم هذه الأهداف من خلال رؤية الأردن 2025 وتبني مبادئها. ومع ذلك تقول (نصار، 2017) بان الاردن لا يزال يواجه العديد من التحديات في تنفيذ رؤية الأردن 2025 مثل الفقر والمياه وتدفق اللاجئين ونقص الموارد وتأثيرات تغير المناخ . كما يرى (فاخوري، 2017) أن الإصلاح الهيكلي لمؤسسات الدولة يعد من أهم التحديات مع تدفق اللاجئين الذي يؤدي إلى زيادة السكان، وما يترتب على ذلك من ضغط على الموارد (التي هي بالفعل ضعيفة) والبنية التحتية. هناك العديد من التقارير منها (منصة المعرفة، 2017) التي أشارت إلى نفس التحديات وأضافت أخرى مثل تأثيرات الأزمة المالية العالمية عام 2008م،

وارتفاع أسعار النفط، واحاطة البلاد بدول غير مستقرة مما أثر على السياحة. والتجارة، وما يصاحب ذلك من ضغط على الموارد، خاصة المياه والطاقة.

2.1 مشكلة الدراسة واسئلتها

لقد تضمنت الرسالة الملكية السامية الى رئيس الوزراء الاردني في التاسع والعشرين من شهر آذار عام 2014م توجيها بوجود ضرورة ملحة لرسم تصور مستقبلي واضح للاقتصاد الوطني للسنوات العشرة القادمة تؤدي الى تامين حياة كريمة ومستقبل مشرق لابناء وبنات الاردن ويحسن من تنافسية اقتصادنا الوطني وصولا الى تحقيق التنمية المستدامة . من هنا جاءت (رؤية الاردن 2025) باعتبارها استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة وتهدف الى رسم خارطة طريق لعشر سنوات (2015 - 2025) لتحقيق الرفاه للمواطنين ، وتضمنت سيناريوها متكاملا لتحقيق عملية تنموية شاملة في مختلف القطاعات تؤدي الى تحقيق معدلات نمو مرتفعة وتخفيض نسب البطالة والقضاء على الفقر وزيادة المشاركة الاجتماعية وتطوير التنمية البشرية وتعزيز تنافسية الاقتصاد الاردني عالميا . ولتحقيق ذلك وضعت الاستراتيجية الوطنية (رؤية الاردن 2025) اهدافا لتحقيقها على مدار السنوات العشرة القادمة لترجمة اهداف التنمية المستدامة السبعة عشر ، وحددت مؤشرات كمية لقياس التقدم او التراجع في الاداء ومراقبة النجاح في الوصول الى تلك الاهداف ، كما اعدت العديد من السياسات والاجراءات وصل عددها الى ما يقارب اربعمائة سياسة واجراء وعشرات المبادرات لتحقيق هذه الرؤية الوطنية .

والسؤال المطروح الآن ونحن على مشارف عام 2025 وبعد انتهاء ثماني سنوات من السنوات العشرة التي مثلت اطارا زمنيا لتحقيق اهداف التنمية المنشودة ، هل نجحت الاستراتجية الوطنية (رؤية الاردن 2025) في البعد الاقتصادي ؟ هل تحقق النمو المستدام في الاقتصاد الوطني ؟ هل تم تقليل معدلات البطالة تدريجيا على مدار السنوات العشرة كما خططت الاستراتيجية ؟ هل تم محاربة الفقر والقضاء عليه كما تضمنت اهداف الاستراتيجية ؟ هل انخفضت نسبة الدين العام الى النفقات الجارية ؟ هل زادت نسبة الايرادات الى مجموع الناتج المحلي ؟ هل ارتفع مؤشر التنمية البشرية في الاردن ؟ الى اين وصل الاردن في المؤشر العالمي لمدركات الفساد ؟ واين وصلت تنافسية الاقتصاد الاردني عالميا ؟

3.1 اهداف الدراسة

هدفت الدراسة الى التحقق من مدى نجاح البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة كما ورد في الاستراتيجية الوطنية (رؤية الاردن 2025) ، وقد انبثق عن هذا الهدف الرئيسي الاهداف الفرعية التالية :

- قياس بعض المؤشرات الاقتصادية (معدل النمو ، معدل التضخم ، نسبة الدين العام الى النفقات الجارية، نسبة الايرادات الى مجموع الناتج المحلي) ومقارنتها بالاهداف المرسومة في الاستراتيجية الوطنية رؤية الاردن 2025 .
- التاكد من نجاح الاستراتيجية الوطنية رؤية الاردن 2025 في محاربة كل من البطالة والفقر في الاردن .
- التاكد من نجاح الاستراتيجية الوطنية رؤية الاردن 2025 في تحسين مدركات الفساد وتحسين التنمية البشرية ورفع تنافسية الاقتصاد الاردني عالميا .

4.1 اهمية الدراسة

تنبع اهمية الدراسة في بعدها النظري من اهمية الموضوع الذي تناولته وهو الاستراتيجية الوطنية الاردنية (رؤية الاردن 2025) التي اعتبرها واضعوها خارطة طريق لمستقبل الاردن في السنوات العشرة اللاحقة . وتحدد الاطار العام المتكامل الذي سيحكم السياسات الاقتصادية والاجتماعية ، وباعتبارها ايضا خطة وطنية شاملة لتطبيق مبادىء التنمية المستدامة السبعة عشر في

فترة السنوات العشرة ما بين 2015 - 2025 . كما تنبع اهميتها العملية التطبيقية من النتائج التي ستتوصل لها والتي ستساهم في التعرف على مدى نجاح السلطة التفيذية في تطبيق هذه الاستراتيجية الوطنية من خلال قياس المؤشرات الفعلية للاداء الاقتصادي في السنوات الثمان التي انقضت من عمر هذه الاستراتيجية ، لان هذه النتائج اذا ما وضعت بين يدي المخطط الاقتصادي الذي سيرسم الاستراتيجية الوطنية (اجندة الاردن 2030) فانها ستساعده على ان يكون اكثر واقية في تحديد الاهداف او اكثرحذرا ودقة في تحديد السياسات والاجراءات التي توصل الخطة الى اهدافها المرسومة .

2. مراجعة الادبيات

1.2 مدخل

خلق الله سبحانه وتعالى الكون غنيا بالموارد ، وعندما بدات حياة البشر على سطح الأرض كانت هذه الموارد تزيد عن حاجات الناس بل كان هناك فائضا في الموارد ، ولكن بسبب التزايد المضطرد لعدد السكان على وجه الأرض ، وبسبب حاجة الانسان ورغبته في تحويل هذه الموارد الى اشكال جديدة تناسب تطور معيشته ، وبسبب جشع الانسان واسرافه في التعامل مع هذه الموارد ، تشكلت حالة الندرة الاقتصادية Resource Scarcity للعديد من الموارد الامر الذي اوجد حالة من عدم التاكد البيئي Environmental Uncertainty في الحصول على هذه الموارد ، وكما يشير (1932, Robbins) في تعريفه لعلم الاقتصاد بانه العلم الذي يدرس العلاقة بين الموارد النادرة والحاجات المتنامية للانسان الأمر الذي يشكل تصادما بين رغبات الناس غير المحدودة بالموارد المحدودة . ويؤكد (2006,Samuelson) ان علم الاقتصاد هو دراسة كيف يمكن للمجتمعات ان تستخدم مواردها النادرة لانتاج سلع ذات قيمة وتوزعها بين الناس . وبسبب هذه الندرة في الموارد سعى لانسان للاستحواذ على الموارد وتخزينها والتحكم في توزيعها . وبسبب التسلط والظلم الذي ادى الى غياب العدالة في توزيع الموارد وايضا بسبب سلوك الانسان الذي يضر البيئة ويؤذيها و يضعف من قدرتها على تجديد هذه الموارد ، فقد بدأت هذه الموارد في التناقص ولم تعد قادرة على تلبية وسد الاحتياجات المتزايدة للإنسان ، من هنا برزت الحاجة الي ايجاد طرق جديدة في استغلال الموارد بكافة انواعها واعادة توجيه استخدامها بطريقة تسمح بتحقيق العدالة في توزيع هذه الموارد بين الناس وبما يحقق رفاهية المجتمع الذي يعيشون فيه . وهذا ما ركز علية مؤسس علم الاقتصاد آدم سميث عندما عرف الاقتصاد بانه العلم الذي يبحث في الوسائل التي تمكن الامة من ان تغتني وان تزيد ثروتها .

2.2 النموالاقتصادي والتنمية الاقتصادية

يقول (1983, Sen) ان النمو الاقتصادي مرتبط بالانتاجية وزيادة الموارد ويتم قياسه بمجموعة من المؤشرات مثل معدل الانتاج المحلي GDP ، عجزالموازنة (الايرادات والنفقات) ، الميزان التجاري، الصادرات والواردات ، نسبة الدين العام الى النفقات الجارية ، التضخم ، البطالة والعديد من المؤشرات ، ويعتبر النمو الاقتصادي احد جوانب العملية الاقتصادية . ويتابع Sen بان التنمية الاقتصادية هي الاجراءات المستدامة والمنسقة التي تتخذ لتعزيز مستوى معيشة الناس وزيادة حصتهم من الموارد الاقتصادية ويمكن التعبير عنها بالمتغيرات النوعية والكمية التي يشهدها الاقتصاد ، ويتم دراستها من خلال التنمية البشرية ، البنية التحتية ، التنافس الاقليمي ، الشؤون الاجتماعية ، الصحة ، التعليم وامور اخرى. ويعتبر (حياتي ،2017) ان النمو الاقتصادي هو احد المؤشرات الاقتصادية ويعرف بانه مجموع القيم المضافة في وحدات الانتاج مقسوما على كلفة وحدات الانتاج العاملة في فروع الانتاج المختلفة في اقتصاد معين ، وبالتالي فهو يدرس التغيرات الظاهرة في قيمة الانتاج المحلي الاجمالي ، ويتاثر بالعوامل البشرية والموارد الطبيعية وتكوين راس المال ، وبقول ايضا ان من فوائده انه مؤشر على نمو التاتج القومي وزيادة ثروة الامة .اما (خشيب ،2014) فيعتقد ان النمو في الغالب هو حدوث زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي مع مرورالزمن

، ويعبر عنه رياضيا بالدخل الكلي مقسوما على عدد السكان ، كما ان النمو الاقتصادي لا يطلق عليه حكم الزيادة الامع توفر شرط الاستمرار . بينما تركز التنمية الاقتصادية من وجهة نظره على حدوث تغير هيكلي في انتاج وتوزيع السلع والخدمات بما يؤدي الى تحسين الظروف المعيشية للطبقات الفقيرة . ولكنه يستطرد مبينا ان هناك علاقة قوية بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي حيث النمو الاقتصادي هو احد مؤشرات حدوث التنمية في المجتمعات .

3.2 التنمية المستدامة

رغم ان فكرة التنمية المستدامة قد تكون متجذرة في ثقافة الامم القديمة الا ان اول ظهور لها بشكل مدون قد يكون عن طريق (Carlowitz, 1713) الذي كان محاسبا للضرائب في عهد الدولة الالمانية السكسونية في تلك الحقبة ، حيث لا حظ ان هناك ميل لدى الناس بالتخلص من الغابات من اجل توفير مساحات للزراعة الموسمية لانها تدر عليهم ربحا اكبر من الاخشاب ، كما لاحظ ان الناس يعتقدون ان الغابات لا تنضب ولا حظ ايضا ان الناس لا تميل لزراعة الاشجار الحرجية لان الناس ليس لديها ميل لزراعة الاشجار التي يجني ثمارها جيل آخر فاطلق مقولته الشهيرة في ذلك الوقت من اجل المحافظة على الخشب وانتاجه بطريقة متواصلة ومستدامة حيث قال " لا يقل الخشب اهمية عن خبزنا اليومي ، لذلك يجب استعماله بحذروبطريقة يكون فيها توازن بين نموه واستمراره". وبحسب (2022, Deutschland's) فان مؤتمر نادي روما الذي تاسس عام 1968 بمبادرة من الصناعي الايطالي اريلو بيتش والكيميائي البريطاني الكسندر كينج مع عدد من العلماء الاخرين كان من الهيئات التي تناولت التنمية المستدامة مبكرا عندما قرروا القيام على مسؤوليتهم بالبحث في المخاطر التي تواجه الانسانية في المستقبل واطلقوا على انفسهم (نادي روما)، وفي عام 1972م اصدروا كتابا تحت اسم حدود النمو (The Limits of Growth) لتوضيح المخاطر التي تواجه التنمية البشرية حيث تم تناول استنزاف الموارد غير المتجددة وموضوع التلوث .

وبحسب موقع الامم المتحدة للتنمية المستدامة (sdgs.un.org, 2024) فان الاهتمام الحقيقي على مستوى الامم المتحدة بالتنمية البشرية بدا في مؤتمر ستوكهولم في السويد الذي اهتم بالتنمية البشرية وصدر عنه انشاء برنامج الامم المتحدة للبيئة (UNEP) ، وفي عام 1983 انشات الامم المتحدة اللجنة العالمية المعنية بالبيئة المستدامة (WCED) والتي عرفت فيما بعد بلجنة برونتلاند نسبة الى وزيرة خارجية النرويج التي تراست اللجنة في ذلك الوقت ، وقامت اللجنة بنشر تقريرها عام 1987م تحت عنوان (مستقبلنا المشترك) وقدمت فيه واحدة من اهم تعريفات التنمية المستدامة ، حيث عرفها بانها التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون الاضرار بقدرات المستقبل. وفي المؤتمر الذي عقد عام 1992م في ريوديجانيرو في البرازيل تحت عنوان قمة الارض (Rio Earth Summit) تم الاتفاق على الممارسات السليمة للتنمية المستدامة وتحول مفهوم التنية المستدامة الى مفهوم عالمي وتم انشاء لجنة التنمية المستدامة (CSD) . وفي قمة الالفية في نيويورك تمت الدعوة الى تحقيق اهداف الالفية التنمية المستدامة (MSDGS) وتم وضع عام 2015م اطارا زمنيا لتحقيقها ، ثم جاءت قمة جوهانسبرغ في جنوب افريقيا عام 2002 م والتي اصدرت اعلانا سياسيا وخطة عمل تضمنت احكاما تغطي مجموعة الانظمة والتدابير التي يتعين اتخاذها من اجل تحقيق التنمية المستدامة مع الاخذ بعين الاعتبار احترام البيئة. وفي عام 2015م عقدت قمة نيويورك تحت عنوان (قمة الامم المتحدة للتنمية المستدامة United Nation Sustainable Development Summit وركزت على اهمية ان تصدر الدول رؤيتها لما يسمي Agenda20230 والتي تعمل الآن بموجبها الدول على صياغة استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة تعالج الثغرات والعيوب التي ادت الى فشل كثير من الدول في تحقيق التنمية المستدامة في برنامجها الاول الذي وضع عام 2015م اطارا زمنيا في حينه ، وانطلاقا من التزامها بالتوجه الدولي قامت المملكة الاردنية الهاشمية باعداد الاستراتيجية الوطنية رؤية الاردن 2025 ، وتعمل الآن على تصحيح الاختلالات ورسم رؤية اكثر تفاؤلا في الاجندة الوطنية الاردن 2030.

4.2 الاستراتيجية الوطنية الاردنية (رؤية الاردن 2025)

التزاما من المملكة الاردنية الهاشمية بتعهداتها الدولية كعضو ملتزم في الامم المتحدة ، وايمانا من قيادة الاردن الحكيمة باهمية العمل الجاد والدؤوب على تنمية موارد الاردن بطريقة مستدامة بما يحقق حياة افضل للمواطن الاردني بوجه عام و للطبقات الفقيرة وذوي الدخل المحدود بوجه خاص ، فقد جاءت الاستراتيجية الوطنية الاردنية (رؤية الاردن 2025) كخارطة طريق لعشر سنوات من التنمية المستدامة في ابعادها الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والبيئية . وبحسب (الاردن 2025 - رؤية واستراتيجية وطنية ،2015) فقد شكلت الحكومة الاردنية لجنة وزارية عليا برئاسة رئيس الوزراء في ذلك الوقت من اجل متابعة اعداد هذه الاستراتيجية الوطنية بدءا من رسم اهداف التنمية الوطنية خلال السنوات العشرة التي تبدا من عام 2015م ، وكذلك صياغة السياسات والاجراءات والمبادرات التي تساعد في تحقق هذه الاهداف ضمن الاطار الزمني المحدد. ومن اجل ذلك شكلت الحكومة الاردنية (17) لجنة فنية اشرفت على عملها وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، كما شارك في اعدادها اكثر من (300) كادر من المتخصصين في القطاعين العام والخاص . وقد استغرق اعداد هذه الاستراتيجية ثلاثة عشر شهرا ونصف وتم مراجعتها من خلال مؤتمر وطني عقد ليوم واحد في احد فنادق البحر الميت يوم 2014/9/20م حضره اكثر من (450) مدعوا من اشخاص ومؤسسات من بينهم رئيس الوزراء واعضاء الحكومة ، وشكل اللقاء (7) مجموعات عمل لمراجعة الاستراتيجية وتدقيقها ، وقد تم اعلان الرؤية رسميا من قبل رئيس الوزراء في احتفال رسمي يوم 2015/5/12م .

تكونت الاستراتيجية كما جاء في الكتيب الخاص بها (الاردن 2025 - رؤية واستراتيجية وطنية) من قسمين ، تطرق القسم الاول الى الملخص التنفيذي للدراسة والذي استعرض الطريقة التي تم من خلالها اعداد الدراسة واشار الى التحديات التي واجهت اعداد الاستراتيجية ،كما تضمن القسم الاول المقدمة والفصلين الاول والثاني ، حيث اشار الفصل الاول الى الواقع الحالي للتنمية في الاردن بابعادها الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والبيئية و نقاط القوة ونقاط الضعف فيها .وتطرق الفصل الثاني الى الاهداف التي تسعى الاستراتيجية لتحقيقها والى السيناريو المستهدف من اجل تحقيق هذه الاهداف .اما القسم الثاني فقد تطرق الى السياسات والاجراءات والمبادرات التي اطلقتها الاستراتيجية من اجل التقدم نحو الاهداف وكذلك حددت معايير القياس والمؤشرات الكمية والنوعية المستخدمة في قياس الاداء.

3. المنهجية

1.3 مدخل

لقد حددت الاستراتيجية الوطنية (رؤية الاردن 2025) اهدافا واضحة معبرا عنها بمؤشرات كمية لقياسها والحكم عليها في كافة ابعاد التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية . ولان هذا البحث تطرق فقط الى الابعاد الاقتصادية في هذه الاستراتيجية الوطنية ، فقد تم تحديد مؤشرات اقتصادية محددة لمقارنة الاهداف المرسومة بنتائج الاداء الفعلي للسنوات (2015 - 2025) م، ومن اهم هذه المؤشرات : معدل نمو الناتج المحلي ، نسبة البطالة ، معدل الفقر ، نسبة الدين العام الى الناتج المحلي ، نسبة الايرادات الى النفقات الجارية ، مؤشر مدركات الفساد ،مؤشر الموازنة المفتوحة ، ومؤشر التنمية البشرية . ولان البحث يقوم على مقارنة الاهداف مع النتائج فقد تم جمع البيانات المتعلقة بهذين المتغيرين من مصادرها الاولية ، حيث تم جمع البيانات المتعلقة بالاهداف ابتداء من سنة الاساس 2014م وحتى سنة 2025م نهاية الاطار الزمني للاستراتيجية من كتيب الاستراتيجية الوطنية (رؤية الاردن 2025) الصادر عن الحكومة الاردنية كما اعلنتها بنفسها . اما البيانات المتعلقة بالاداء الفعلي للابعاد التي تم تناولها في هذا البحث فقد تم جمعها من التقارير الصادرة عن البنك المركزي الاردني خلال السنوات الثماني الماضية ، وكذلك

من التقارير الصادرة عن دائرة الاحصاءات العامة الاردنية لنفس الفترة ، ومن الابحاث والدراسات السابقة والمقالات الصحفية التي تناولت المؤشرات الاقتصادية التي تم استخدامها في المقارنة ، وكذلك من بعض التقارير الدولية في عمليات تقييم ادآء الدول . وتجدر الاشارة هنا ان البيانات المتعلقة بالاداء الفعلي لهذه المؤشرات متوفر فقط حتى نهاية العام 2023 ، امالاعوام 2024 ،2025 فما زالت لم تنتهي بعد وبالتالي لا نستطيع الحصول على الاداء الفعلي لها ، ولمعالجة هذا الامر تم استخدام اسلوب التنبؤ Forecasting في توقع وتقدير هذه الارقام باستخدام التنبؤ باسلوب المتوسطات المتحركة لثلاثة فترات .

2.3 البيانات المتعلقة بالاهداف

تشير البيانات المتعلقة بالاهداف كما هي مدرجة في جدول رقم (1) والتي تم استخلاصها من الاستراتيجية الوطنية (رؤية الاردن 2025) انها سعت الى تحسين اداء الاقتصاد الوطني الاردني في العشرة سنوات القادمة ابتداء من عام 2015م ، وهدفت الى زيادة معدل النمو من 3.1% (سنة الاساس 2014م) ليصل الى 7.53% (مع نهاية عام 2025م) ، كما هدفت الاستراتيجية الى تقليل نسبة البطالة من 12.28%(سنة الاساس 2014م) ليصبح 9.17% (مع نهاية عام 2025م) كما خططت لتقليل معدل الفقر في البلاد من 14% ليصبح 8% خلال عشر سنوات ، وخططت ايضا الى تقليل نسبة الدين العام الى الناتج المحلي من 81% الى 47% خلال نفس الفترة ،كما هدفت الخطة الاستراتيجية الوطنية الاردنية الى زيادة معدل الايرادا ت الى النفقات الجارية من 86.4% عام 2014م ليصبح 130% عام 2025 م. ومن جانب آخروفي ما يتعلق بتنافسية الاردن بين الدول ، تشير البيانات المبينة في الجدول رقم (2) ان الاستراتيجية الوطنية الاردنية (رؤية الاردن 2025) هدفت الى تحسين اداءها في مؤشر مدركات الفساد برفعه من 50 عام 2014م ليصبح 65 عام 2025م، وهدفت ايضا الى زيادة مؤشر الموازنة المفتوحة من 57 عام 2014م ليصبح 75 فما فوق عام 2025 م ، وكذلك رفع مؤشر التنمية البشرية من 0.725 عام 2014م ليصبح 0.85 عام 2025م . وقد وضعت الخطة الاستراتيجية الوطنية الاردنية الآليات والسياسا ت والاجراءات والمبادرات التي تمكن الحكومة من الوصول الى تلك الاهداف ورسمت سيناريوهات واضحة لتحقيق تلك الاهداف .

جدول رقم (1) : بعض الاهداف الاقتصادية للتنمية المستدامة كما وردت في الخطة الاستراتيجية / رؤية الاردن 2025

السنة	معدل نمو الناتج المحلي %	نسبة البطالة %	نسبة الدين العام من الناتج المحلي الاجمالي %	معدل الفقر %	معدل الايرادات الى النفقات الجارية %
2014 / الاساس	3.1	12.28	81	14	86.4
2015	4.55	12.02	78	13.66	89.1

93.7	13.33	76	11.74	4.67	2016
100.1	13	74	11.56	4.97	2017
103.5	12.25	72	11.49	5.12	2018
106.9	11.5	70	11.20	5.37	2019
110.3	10.75	67	11.12	5.72	2020
114	10	64	10.87	6.61	2021
118	9.5	60	10.66	6.92	2022
122	9	56	10.34	7.12	2023
126	8.5	52	9.38	7.51	2024
130	8	47	9.17	7.53	2025

المصدر : النسخة الالكترونية من كتيب الرؤية والاستراتيجية الوطنية الاردن 2025

*الارقام باللون الاحمر هي حسابات نسبة وتناسب من الارقام الحقيقية للسنوات التفصيلية .

جدول رقم (2) : بعض اهداف الادآء الحكومي كما وردت في الخطة الاستراتيجية / رؤية الاردن 2025

السنة	مؤشر مدركات الفساد	مؤشر الموازنة المفتوحة	مؤشر التنمية البشرية
2014 / الاساس	50	57	0.725
2017	55	⩾65	0.770
2021	60	⩾70	0.785
2025	65	⩾75	0.850

المصدر : النسخة الالكترونية من كتيب الرؤية والاستراتيجية الوطنية الاردن 2025

3.3 بيانات متعلقة بالادآء الحقيقي

اظهرت البيانات المتعلقة بالادآء الفعلي للاقتصاد الاردني كما هو مبين في جدول (3) والتي تم الحصول عليها من تقارير البنك المركزي الاردني السنوية وتقارير دائرة الاحصاءات العامة السنوية بان معدل النمو للناتج المحلي انخفض من 3.4% في سنة الاساس 2014م الى 2.6% في السنة النهائية للخطة 2025 ، وان نسبة البطالة ارتفعت من 12.28% عام 2014م ووصلت الى 22.6% في عام 2025م ، كما ان نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي ارتفعت من 81% عام 2014م واصبحت 112.3% عام 2025م ، وايضا ارتفع موشر الفقر من 14% سنة 2014م وتجاوز 18.7% عام 2025م . واظهرت النتائج الفعلية ايضا ان معدل الايرادات الى النفقات الجارية انخفض من 89% عام 2014م واصبح 86% عام 2025م . اضافة الى ذلك اظهرت بعض مؤشرات الادآء الحكومي كما هي مدرجة في جدول (4) والتي تم الحصول عليها من تقارير المنظمات الدولية والتقارير الصحفية الاردنية التي تناولت الموضوع بان مؤشر مدركات الفساد انخفض من 50 في عام 2014 (سنة الاساس) ووصل الى 47 في عام 2025 (السنة النهائية في الاستراتيجية) ، كما ان مؤشر الموازنة المفتوحة ارتفع من 57 عام 2014م الى 61 عام 2025م ، وايضا ارتفع مؤشر التنمية البشرية من 0.725 عام 2014م ووصل الى 0.731 عام 2025

جدول رقم (3) : بعض المؤشرات الحقيقية للادآءالاقتصادي الحكومي

السنة	معدل نمو الناتج المحلي %	نسبة البطالة %	نسبة الدين العام من الناتج المحلي الاجمالي %	معدل الفقر %	معدل الايرادات الى النفقات الجارية %
2014 / الاساس	3.1	12.28	81	14	86.4
2015	2.5	11.90	90.8	14.425	89.3
2016	2	13.00	92.1	14.85	92.1
2017	2.5	15.30	92.3	15.275	95
2018	1.9	18.30	91.9	15.7	92.25
2019	1.8	18.60	92.2	16.125	89.5
2020	-1.1	23.20	106.5	16.55	86.75
2021	3.7	24.10	108.8	17	84
2022	2.4	22.80	111.4	17.425	86.75
2023	2.6	22.00	114.1	17.85	85.8

2024	2.9	22.97	111.4	18.275	85.5
2025	2.6	22.59	112.3	18.7	86

المصدر: تقارير البنك المركزي الاردني للاعوام 2015 - 2023 + تقارير دائرة الاحصاء العامة لنفس الفترة

*الارقام باللون الازرق وتمثل الاداء الفعلي هي ارقام تقديرية تم استخراجها باستخدام اسلوب التنبؤ .

جدول رقم (4) : بعض المؤشرات الحقيقية للادآء الحكومي

السنة	مؤشر مدركات الفساد	مؤشر الموازنة المفتوحة	مؤشر التنمية البشرية
2014 / الاساس	50	57	0.725
2017	48	63	0.728
2021	49	61	0.720
2025*	47	61	0.731

المصدر: تقارير البنك المركزي الاردني للاعوام 2015 - 2023 + تقارير دائرة الاحصاء العامة لنفس الفترة + مؤشرات صادرة عن الامم المتحدة

*الارقام باللون الازرق وتمثل الاداء الفعلي هي ارقام تقديرية تم استخراجها باستخدام اسلوب التنبؤ .

وبالرجوع الى مصادر البيانات للادآء الفعلي وهي تقارير البنك المركزي وتقارير دائرة الاحصاءات العامة ، فق اظهرت مصادر البيانات كل من الايرادات و النفقات الجارية بشكل مستقل ، ولهذا تم استخراج المؤشر بقسمة الايرادات لكل سنة على النفقات الجارية لنفس السنة كما هو مبين في جدول رقم (5)

جدول رقم (5) : طريقة حساب نسبة الايرادات الى النفقات الجارية

السنة	الايرادات مليار دولار	النفقات الجارية مليار دولار	نسبة الايرادات من النفقات الجارية %
2014/ سنة الاساس	8.50	9.5	89
2017	9.50	10	95
2021	10.30	12.3	84

2022	11.50	12.6	91
2023	12.02	13.58	89
2024	11.27	12.83	88
2025	11.60	13	89

4.3 مقارنة الاهداف بالادآء الفعلي

اعتمدت الدراسة في تحليل البيانات على عملية مقارنة الاهداف بالادآء الفعلي ومعرفة معدل التغير الحاصل صعودا او هبوطا ، ومن ثم الحكم على هذا التغير ايجابا او سلبا حسب المطلوب من هذا المؤشر .

1. معدل النمو في الناتج المحلي : تشير نتائج المقارنة كما هي مبينة في شكل (6) وفي الشكل (1) ان معدل النمو الفعلي لجميع السنوات العشرة جاء دون مستوى الطموح وانه كان اقل من نصف المعدل المستهدف في معظم السنوات ، وكما تشير الارقام في الجدول والرسم البياني ان هناك انخفاض متتابع وانه في فترة الكورونا (2020م) وصل الى حالة النمو السالب (-1.1%) ، صحيح ان هناك جهدا بذل لتحسين الوضع فارتفع الى (3.7%) عام 2021م ولكنه عاد وانخفض ليراوح حول 2.5% حتى عام 2025.

جدول رقم (6) : مقارنة الاهداف بالادآء لمعدل نمو الناتج المحلي

السنة	معدل نمو الناتج المحلي المستهدف %	معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي %	التغير في معدل النمو عن الهدف %Δ	وصف التغير
2014 / الاساس	3.1	3.1	0%	سنة الاساس
2015	4.55	2.5	-45%	انخفاض سلبي
2016	4.67	2	-57%	نخفاض سلبي
2017	4.97	2.5	-50%	نخفاض سلبي
2018	5.12	1.9	-62%	نخفاض سلبي
2019	5.37	1.8	-66%	نخفاض سلبي
2020	5.72	-1.1	-119%	نخفاض سلبي

السنة	معدل نمو الناتج المحلي المستهدف %	معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي %	التغير في معدل النمو عن الهدف %Δ	وصف التغير
2014 / الاساس	3.1	3.1	0%	سنة الاساس
2015	4.55	2.5	-45%	انخفاض سلبي
2021	6.61	3.7	-44%	نخفاض سلبي
2022	6.92	2.4	-65%	نخفاض سلبي
2023	7.12	2.6	-63%	نخفاض سلبي
2024	7.51	2.9	-61%	نخفاض سلبي
2025	7.53	2.6	-65%	نخفاض سلبي

شكل (1) : مقارنة معدل الناتج المحلي المستهدف والفعلي

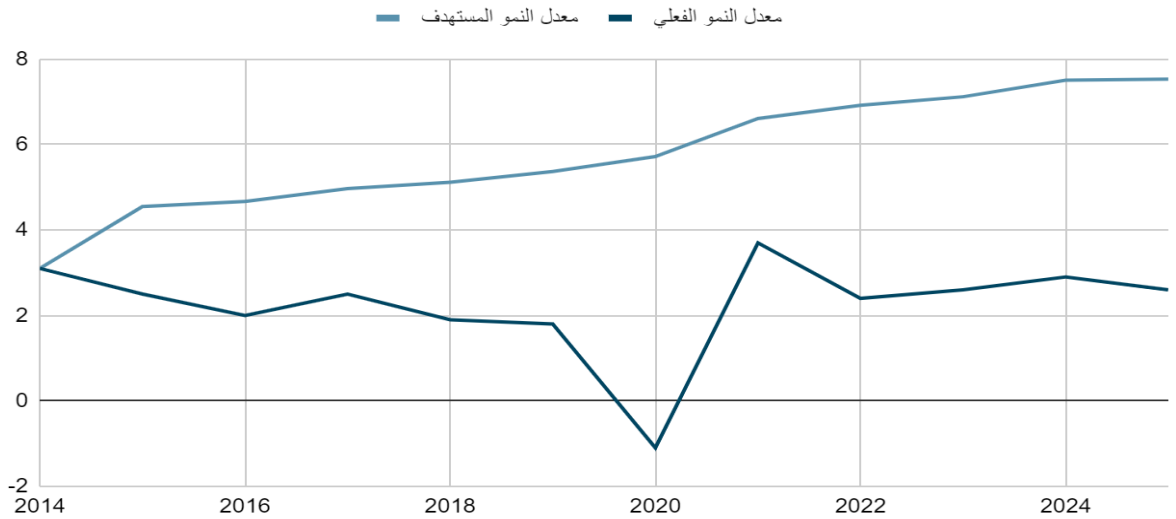

2. نسبة البطالة : كما تظهر لنا المقارنة كما هي في جدول (7) وايضا كما هي مرسومة بيانيا في شكل (2) ان نسبة البطالة الفعلية قد انخفضت بشكل ايجابي في السنة الاولى لتطبيق الاستراتيجية (2015م) بمقدار 1% عن سنة الاساس لتصبح 11.9% ، ولكنها ارتفعت في السنة اللاحقة (2016) بمقدار 10% عن الهدف المرسوم لتصبح 13% ويستمر الارتفاع

الى ان وصل في سنة 2025 الى زيادة 146% عن الهدف المرسوم لتصبح نسبة البطالة في ذلك العام 22.59%. ولكن المقارنة اظهرت ان اعلى نسبة للبطالة كانت في مرحلة تفشي وباء كورونا Covid 19 حيث بلغت نسبة البطالة 24.1% في عام 2021م .

دول رقم (7) : مقارنة الاهداف بالادآء لنسبة البطالة

السنة	نسبة البطالة المستهدفة %	نسبة البطالة الحقيقية %	التغير في نسبة البطالة عن الهدف %Δ	وصف التغير
2014 / الاساس	12.28	12.28	0%	سنة الاساس
2015	12.02	11.90	-1%	انخفاض ايجابي
2016	11.74	13.00	+10%	ارتفاع سلبي
2017	11.56	15.30	+32%	ارتفاع سلبي
2018	11.49	18.30	+59%	ارتفاع سلبي
2019	11.20	18.60	+66%	ارتفاع سلبي
2020	11.12	23.20	+108%	ارتفاع سلبي
2021	10.87	24.10	+121%	ارتفاع سلبي
2022	10.66	22.80	+113%	ارتفاع سلبي
2023	10.34	22.00	+112%	ارتفاع سلبي
2024	9.38	22.97	+144%	ارتفاع سلبي
2025	9.17	22.59	+146%	ارتفاع سلبي

شكل (2) : مقارنة نسبة البطالة المستهدفة مع نسبة البطالة الحقيقية

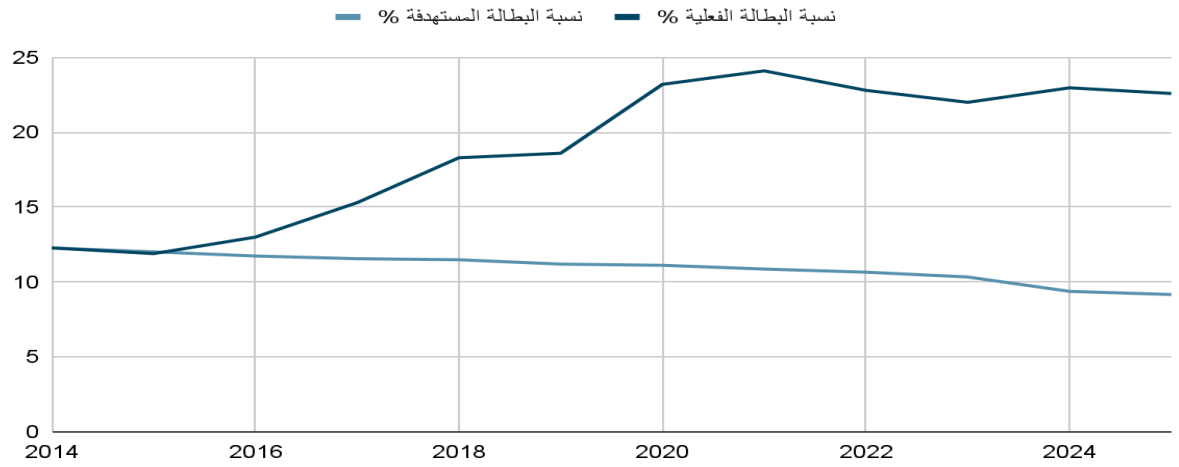

3. نسبة الدين العام من الناتج المحلي : تبين النتائج المدرجة في شكل (3) وكذلك في جدول رقم (8) ان هذا المؤشر الاقتصادي اظهر زيادة مرتفعة وغبر عادية منذ السنة الاولى لتطبيق الاستراتيجية ، حيث ارتفع في سنة 2015م بنسبة 16% عن سنة الاساس 2014م ووصلت نسبة الدين العام الى الناتج المحلي في تلك السنة 90.8% واستمر هذا الارتفاع بالتزايد الى ان وصلت نسبة الدين العام الى الناتج المحلي في سنة 2025م الى 112.3% اي بارتفاع سلبي عن الهدف المرسوم قدره 139%.

شكل (3) : مقارنة نسبة الدين العام الى الناتج المحلي المسهدف بالفعلي

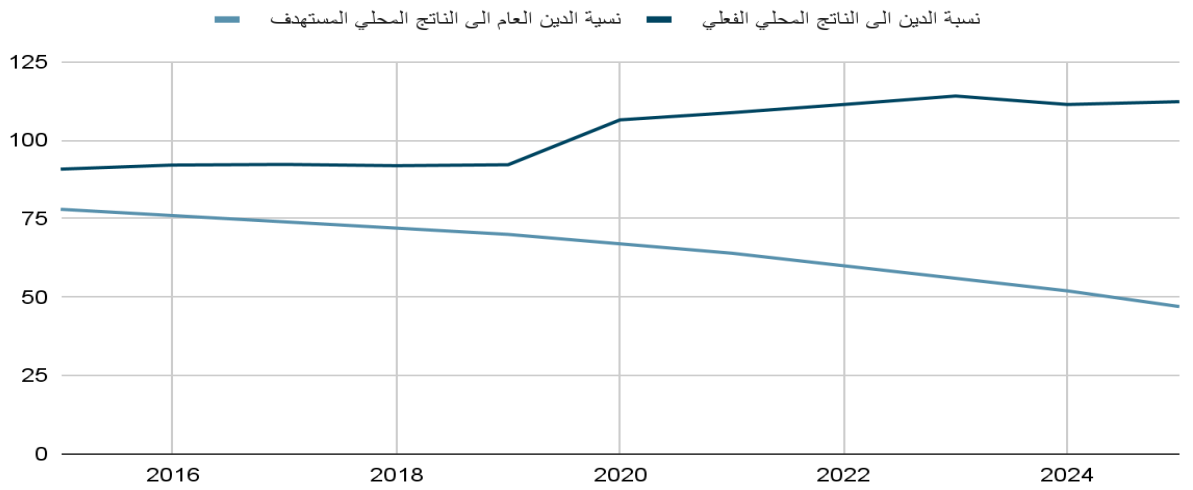

جدول رقم (8) : مقارنة الاهداف بالادآء لمؤشر نسبة الدين العام من الناتج المحلي

السنة	نسبة الدين العام من الناتج المحلي الاجمالي / المستهدف %	نسبة الدين العام من الناتج المحلي الاجمالي / الفعلي %	التغير في نسبة الدين العام الى الناتج المحلى عن الهدف %Δ	وصف التغير
2014 / الاساس	81	81	0%	سنة الاساس
2015	78	90.8	+16%	ارتفاع سلبي
2016	76	92.1	+21%	ارتفاع سلبي
2017	74	92.3	+24%	ارتفاع سلبي
2018	72	91.9	+27%	ارتفاع سلبي
2019	70	92.2	+31%	ارتفاع سلبي
2020	67	106.5	+59%	ارتفاع سلبي
2021	64	108.8	+70%	ارتفاع سلبي
2022	60	111.4	+85%	ارتفاع سلبي
2023	56	114.1	+103%	ارتفاع سلبي
2024	52	111.4	+114%	ارتفاع سلبي
2025	47	112.3	+139%	ارتفاع سلبي

4. معدل الايرادات الى النفقات الجارية : اظهرت نتائج المقارنة كما هي كدرجة في الجدول (9) وفي الرسم البياني الموضح في الشكل (4) ان معدل الايرادات الى النفقات الجارية حقق تحسنا طفيفا في عام 2015م مقارنة بسنة الاساس حيث كان 89.3% بارتفاع ايجابي قدره 0.2% عن الهدف المرسوم ، الا ان هذا المؤشرحقق انخفاضا سلبيا متتابعا منذ العام 2016م حتى وصل في عام 2025م الى 86 اي بانخفاض سلبي قدره 34% عن الهدف المرسوم وهو 130 .

5.

جدول رقم (9) : مقارنة الاهداف بالادآء لمؤشر معدل الايرادات الى النفقات الجارية

السنة	معدل الايرادات الى النفقات الجارية / المستهدفة %	معدل الايرادات الى النفقات الجارية/ الفعلية %	التغير في معدل الايرادات الى النفقات الجارية عن الهدف %Δ	وصف التغير
2014 / الاساس	86.4	86.4	0%	سنة الاساس
2015	89.1	89.3	+0.2%	ارتفاع ايجابي
2016	93.7	92.1	-1.7%	انخفاض سلبي
2017	100.1	95	-5%	انخفاض سلبي
2018	103.5	92.25	-11%	انخفاض سلبي
2019	106.9	89.5	-16%	انخفاض سلبي
2020	110.3	86.75	-21%	انخفاض سلبي
2021	114	84	-26%	انخفاض سلبي
2022	118	86.75	-27%	انخفاض سلبي
2023	122	85.8	-30%	انخفاض سلبي
2024	126	85.5	-32%	انخفاض سلبي
2025	130	86	-34%	انخفاض سلبي

شكل (4) : مقارنة معدل الايرادات الى النفقات الجارية الحقيقي بالمستهدف

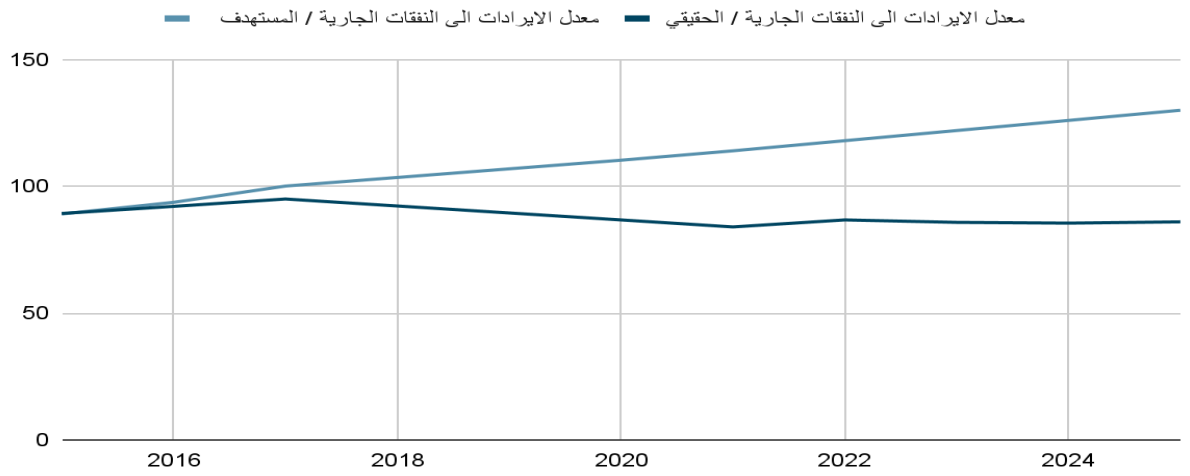

6. معدل الفقر : اظهرت النتائج كما هي في الجدول (10) والشكل (5) ان مؤشر الفقر اظهر ارتفاعا منذ السنة الاولى لبدء تطبيق الاستراتيجية الوطنية واستمر بالارتفاع حتى وصل الى 18.7% عام 2025م مقارنة بمعدل الفقر المستهدف في نفس السنة وهو 8% وكانت الفجوة بينهما عالية وتساوي 133%.

جدول رقم (10) : مقارنة الاهداف بالادآء لمؤشر معدل االفقر

السنة	معدل الفقر / المستهدف %	معدل الفقر / الفعلية %	التغير في معدل االفقرعن الهدف Δ%	وصف التغير
2014 / الاساس	14	14	0%	سنة الاساس
2015	13.66	14.425	6%	ارتفاع سلبي
2016	13.33	14.85	11%	ارتفاع سلبي
2017	13	15.275	17%	ارتفاع سلبي
2018	12.25	15.7	28%	ارتفاع سلبي
2019	11.5	16.125	40%	ارتفاع سلبي
2020	10.75	16.55	54%	ارتفاع سلبي
2021	10	17	70%	ارتفاع سلبي
2022	9.5	17.425	83%	ارتفاع سلبي
2023	9	17.85	98%	ارتفاع سلبي
2024	8.5	18.275	115%	ارتفاع سلبي
2025	8	18.7	133%	ارتفاع سلبي

شكل (5) : مقارنة معدل الفقر الحقيقي بالمستهدف

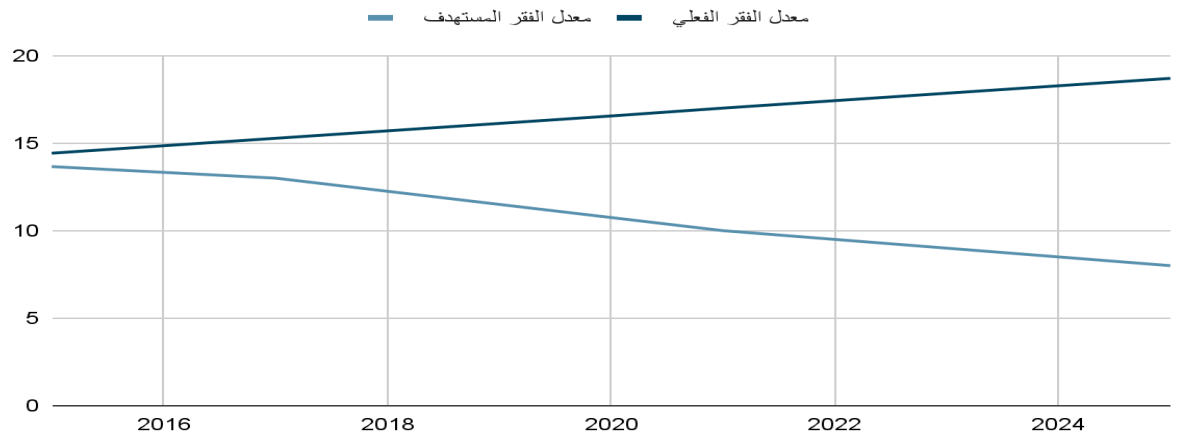

7. مؤشر مدركات الفساد : تظهر النتائج كما هي في الجدول رقم (10) وكماهي في الرسم البياني للشكل (6) الذي يوضح العلاقة بين مؤشر مدركات الفساد الحقيقي والمستهدف بان هذا المؤشر انخفض منذ المراحل المبكرة لتطبيق الاستراتيجية الوطنية رؤية الاردن 2025 ، حيث اخذ المؤشر بالتراجع حتى وصل الى 47 في عام 2025م ، بينما استهدفت الاستراتيجية الوطنية رفعة الى 65 في نهاية ذلك العام وقد كان حجم التغير السلبي عاليا بواقع 28%.

جدول رقم (11) : مقارنة مؤشرمدركات الفساد الحقيقي بالمستهدف

السنة	مؤشر مدركات الفساد المستهدف	مؤشر مدركات الفساد الفعلي	التغير في مؤشر مدركات الفساد عن الهدف Δ%	وصف التغير
2014 / الاساس	50	50	0%	سنة الاساس
2017	55	48	13%-	انخفاض سلبي
2021	60	49	18%-	انخفاض سلبي
2025	65	47	28%-	انخفاض سلبي

شكل (6) : مقارنة بين مؤشر مدركات الفساد الحقيقي والمستهدف

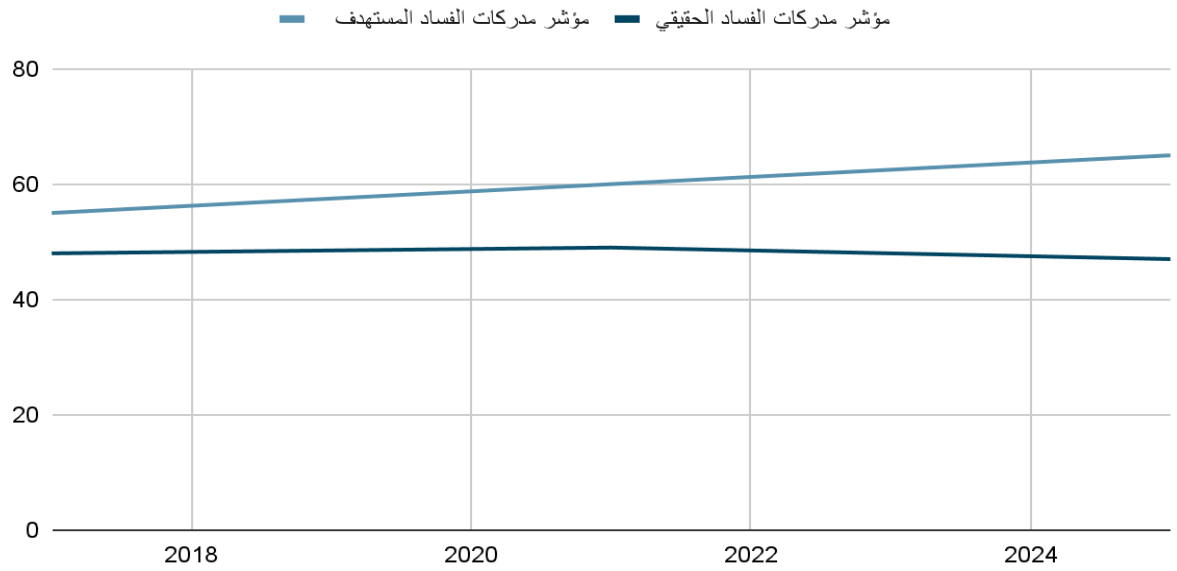

8. مؤشر الموازنة المفتوحة : تشير النتائج الموجودة في جدول رقم (12) والتي يعبر عنها الرسم البياني كما في الشكل (7) الى ان مؤشر الموازنة المفتوحة ايضا اظهر وجود تراجع في هذا المؤشر عن الاهداف التي سعت لتحقيقها الاستراتيجية الوطنية - رؤية الاردن 2025م ، ففي عام 2017م انخفض المؤشر درجتين عن الهدف وفي عام 2021 انخفض 9 درجات على المؤشر بحيث وصل مستوى التراجع عام 2025م الى 14 درجة بفارق سلبي 19% بين المؤشر المستهدف في عام 2025 ويساوي ⩾75 والمؤشر الحقيقي لنفس العام ويساوي 61.

جدول رقم (12) : مقارنة مؤشر الموازنة المفتوحة الحقيقي بالمستهدف

السنة	مؤشر الموازنة المفتوحة المستهدف	مؤشر الموازنة المفتوحة الفعلي	التغير في مؤشر الموازنة المفتوحة عن الهدف Δ%	وصف التغير
2014 / الاساس	57	57	0%	سنة الاساس
2017	⩾65	63	5%-	انخفاض سلبي
2021	⩾70	61	13%-	انخفاض سلبي
2025	⩾75	61	19%-	انخفاض سلبي

شكل (7) : مقارنة مؤشر الموازنة المفتوحة الحقيقي بالمستهدف

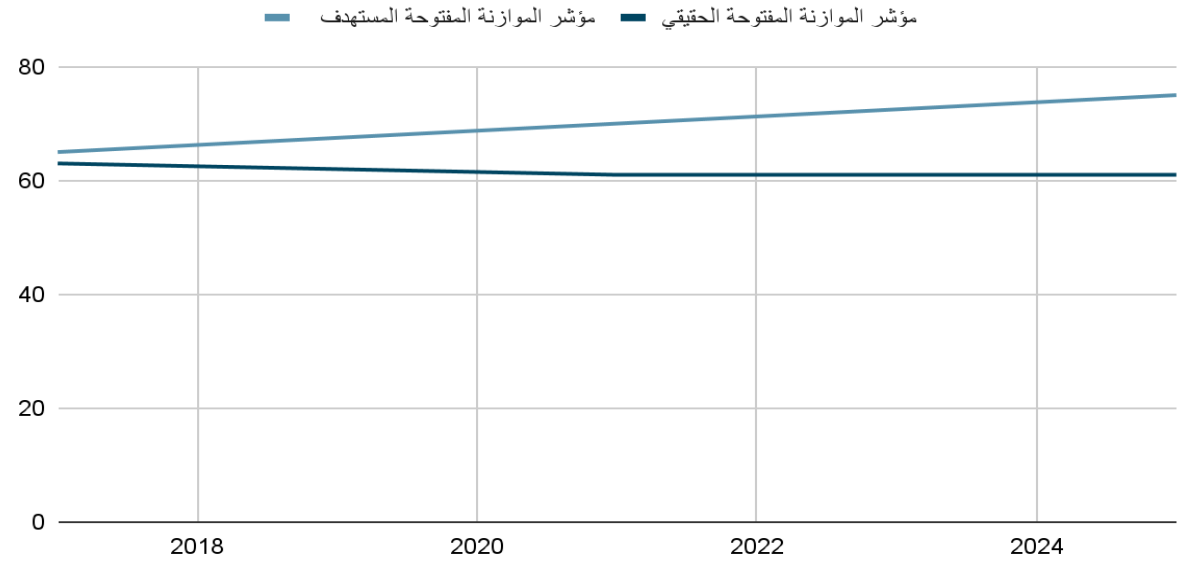

9. مؤشر التنمية البشرية : تظهر عملية مقارنة البيانات لمؤشر التنمية البشرية كما هي موضحة في جدول رقم (13) ويوضحها الرسم البياني في شكل (8) ان هذا المؤشر اظهر تراجعا في النتائج الفعلية عن الاهداف المرسومة حيث كان الانحراف السلبي للنتائج الفعلية يساوي 6% في سنة 2017 واستمر هذا الانحراف في التوسع ليصل الى 14% في سنة 2025م حيث بلغت قيمة المؤشر الفعلية تساوي 0.731 بينما كان هدف الاستراتيجية تحقيق 0.850 في هذا المؤشر لهذه السنة

جدول رقم (13) : مقارنة مؤشر االتنمية البشرية الحقيقي بالمستهدف

السنة	مؤشر االتنمية البشرية المستهدف	مؤشر التنمية البشرية الفعلي	التغير في مؤشر التنمية البشرية عن الهدف Δ%	وصف التغير
2014 / الاساس	0.725	0.725	0%	سنة الاساس
2017	0.770	0.728	6%-	انخفاض سلبي
2021	0.785	0.720	8%-	انخفاض سلبي
2025	0.850	0.731	14%-	انخفاض سلبي

شكل (8) : مقارنة مؤشر التنمية البشرية الفعلي والمستهدف

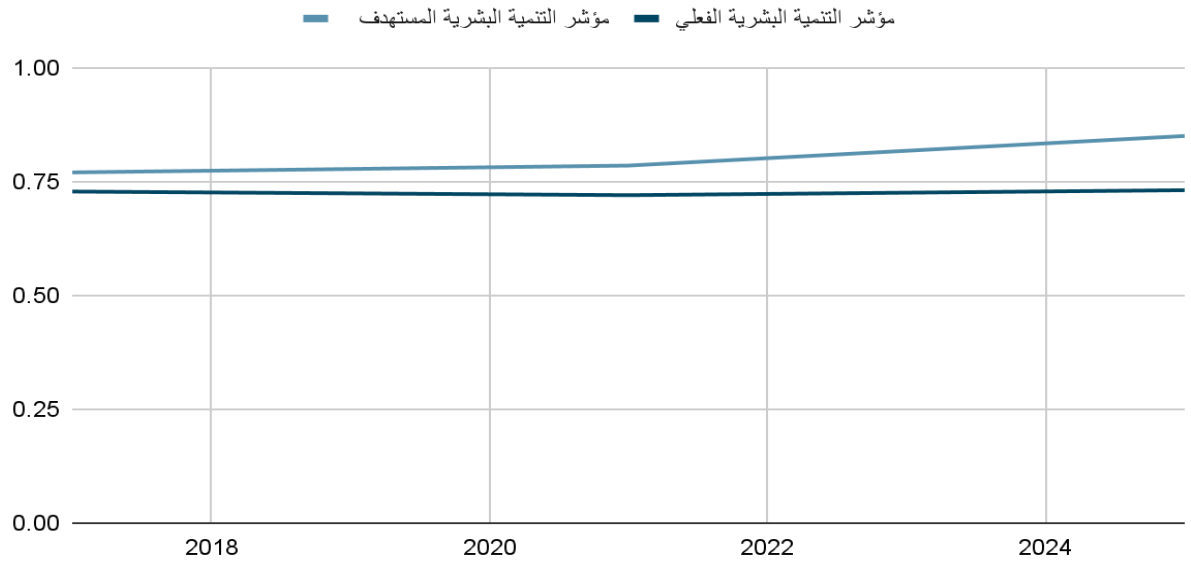

4. النتائج

1.4 مدخل

لقد اعطيت الاستراتيجية الوطنية (رؤية الاردن 2025) اهتماما كبيرا من مختلف المستويات القيادية في الدولة الاردنية ، وتم بذل جهد كبير في اعداد هذه الاستراتيجية ، واعطي اعدادها وقتا كافيا ، و قد تكون هذه الاستراتيجية نجحت في تحقيق بعض الابعاد الاخرى للتنمية المستدامة (وهذا يحتاج الى دراسات وابحاث اخرى تتناول تلك الابعاد) . ولكننا هنا في البعد الاقتصادي حيث اعتمد التحليل الكمي للبيانات على اجراء المقارنات بين الاهداف التي تمت صياغتها وبين النتائج التي تحققت على الارض ، خاصة وان ثماني سنوات من العشرة التي تمثل عمر هذه الرؤية والاستراتيجية انتهت ، كما ان النتائج الفعلية للمؤشرات التي وضعتها الاستراتيجية قد ظهرت في التقارير التي اعلنتها الجهات المرجعية الموثوقة وذات الصلة على مدار السنوات الثمانية الماضية ، مثل دائرة الاحصاءات العامة والبنك المركزي الاردني ووزارة التخطيط والتعاون الدولي وبعض المؤسسات الدولية ذات العلاقة ، وعليه فان نتائج هذه الدراسة اعتمدت بشكل كبير على مقارنة النتائج التي تحققت فعلا مع الاهداف التي كتبت بايدي صانعيها ، وهذا يمنح النتائج مصداقية اضافية . اما النتائج الفعلية السنوات المتبقية التي لم تظهر نتائجها الفعلية بعد وهي 2024م وسنة 2025م فقد تم استخدام اسلوب التنبؤ للفترات القريبة وكان الانسب لذلك اسلوب المتوسطات المتحركة لثلاث سنوات ، وبعد اجراء التحليل والمقارنات العلمية فقد توصلت الدراسة الى ان تطبيق هذه الاستراتيجية على ارض الواقع لم ينجح في تحقيق اهدافها المرسومة في البعد الاقتصادي .

2.4 نتائج المؤشرات الاقتصادية

1. معدل نمو الناتج المحلي : اظهرت الدراسة تراجعا في معدل نمو الناتج المحلي عن الاهداف المرسومة له حيث خططت الاستراتيجية الوطنية الاردن 2025 ، لاحداث رفع تدريجي لمعدل النمو يبدا من 3.1% في سنة الاساس 2014م ليصل الى 7.53% في السنة الاخيرة من عمر هذه الاستراتيجية عام 2025م . ولكن النتائج الفعلية اظهرت تراجعا في معدل النمو بدا من السنة الاولى لتطبيق الاستراتيجية حيث حصل انخفاض في معدل النمو وقد استمر هذا الانخفاض على مدار السنوات التالية (باستثناء عام 2021م حيث كانت هناك محاولة ناجحة لانقاذ الامور بعد جائحة كورونا 2019Covid رفعت معدل النمو الى 3.7% بعد ان كان 1.1%- عام 2020) ومع ذلك كانت نتائج جميع السنوات اقل من الاهداف المخطط لها وقد اظهرت النتائج الفعلية للسنة المنتهية 2023م (نتيجة حقيقية وليس متنبؤ بها) ان معدل نمو الناتج المحلي يساوي 2.6% مقارنة بالهدف لنفس السنة وهو 7.12% ، اي بانحراف سلبي حقيقي قدرة 61%.
2. نسبة البطالة : بينت نتائج الدراسة زيادة كبيرة في نسبة البطالة الحقيقية بعكس ما خططت له الاستراتيجية الوطنية الاردن 2025 ، فقد هدفت الاستراتيجية الى خفض نسبة البطالة من 12.28% في سنة الاساس لتكون 9.17% في سنة 2025م ، ولكن النتائج الحقيقية اظهرت ان البطالة اخذت ترتفع دراماتيكيا لتصل الى 22% سنة 2023م (سنة فعلية منتهية) اي بانحراف حقيقي قدره 114% عما تم التخطيط له ، كما انها مرشحة لترتفع الى 22.59% في سنة 2025م وبانحراف متوقع قدره 144% عن الهدف.
3. نسبة الدين العام من الناتج المحلي : توصلت الدراسة الى وجود اخفاق في تحقيق هذا الهدف حيث ان الاستراتيجية خططت لخفض نسبة الدين العام الى الناتج المحلي من 81% في سنة الاساس 2014م ليصبح 47% في سنة 2025م ، ولكن النتائج الفعلية اظهرت ارتفاع حاد لنسبة الدين الى معدل الناتج المحلي حيث ارتفع 114% سنة 2023 (نتيجة حقيقية) وبانحراف قدره 103% عن الهدف المرسوم وان هذا الانحراف مرشح للارتفاع ليصل 139% عن الهدف المخطط له في الاستراتيجية في عام 2025م.
4. معدل الايرادات الى النفقات الجارية : تبين بعد اجراء التحليل والمقارنة ان تطبيق الاستراتيجية اخفق في تحقيق هذا الهدف حيث خططت الاستراتيجية لرفع معدل الايرادات الى النفقات الجارية من 86.4% في سنة الاساس 2014م لتصبح 130% سنة 2025 . وقد اظهرت النتائج الفعلية نجاحا في تنفيذ هذا الهدف للسنة الاولى من بدء التنفيذ 2015م حيث ارتفع المعدل الى 89.3% بزيادة 2% عن الهدف لذلك العام ، ولكن في الاعوام اللاحقة حصل تراجع كبير في تحقيق هذا الهدف حيث اظهرت النتائج الفعلية لسنة 2021م (وهي نتيجة فعلية) ان معدل الايرادات الى النفقات الجارية انخفض بشكل كبير ليصل الى 84% اي بانحراف سلبي قدره 26% عن الهدف المخطط له ، وهذا الانحراف مرشح لمزيد من الانحراف السلبي ليصل (الانحراف عن الهدف) الى 34% في نهاية عام 2025م.
5. معدل الفقر : لقد ترددت الدراسة في تناول مؤشر معدل الفقر خوفا من الوقوع في خطا الحكم عليه ، وذلك لان النتائج الفعلية في معدل الفقر تظهر بين فترات متباعدة جدا (فمثلا ولنقص المعلومات اعتبرت الاستراتيجية الوطنية ان سنة الاساس لهذا المؤشر هي سنة 2010م ووضعته في 2014 م كاساس للتعامل مع معدل الفقرلغياب البيانات عن معدل الفقر بين 2010م وسنة 2014م) وحتى في النتائج التي اعقبت بدء تطبيق الاستراتيجية لم يعلن عن النسبة الحقيقية للفقر الا سنة 2018م) ورغم ان الدراسة اعتمدت التوزيع النسبي للسنوات ما بين 2014م وحتى 2018م ، وكذلك اعتمدت على التنؤ في معرفة نسبة الفقر المتوقعة الى ما بعد 2018م ، الا ان الدراسة سوف تمارس الحكم موضوعيا من خلال المقارنة

بين معدل الفقر المستهدف عام 2017م ومعدل الفقر الحقيقي الوحيد المعلن سنة 2018م ، وقد اظهرت المقارنة ان هناك ارتفاع في معدل الفقر حيث بلغ في سنة 2014م (سنة الاساس) 14% وهدفت الاستراتيجية الوطنية الى تخفيضه الى 13% ولكنه ارتفع سنة 2018م الى 15.7% بانحراف قدره 28% عن المعدل المستهدف .

6. مؤشر مدركات الفساد : بينت نتائج الدراسة انخفاضا سلبيا في تنفيذ هذا المؤشر واخفاقا في تحقيق الهدف منه ، حيث خططت الاستراتيجية الوطنية الى رفع مؤشر مدركات الفساد من 50 في سنة 2014م (سنة الاساس) ليصبح 65 في سنة 2025 . الا ان النتائج الفعلية اظهرت تراجعا حقيقيا في هذا المؤشر حيث بلغ 49 في سنة 2021 (نتيجة حقيقية) اي بانحراف سلبي قدره 18% وهو مرشح للانخفاض في سنة 2025م ليصبح 47 ويزيد الانحراف الى 28%.
7. مؤشر الموازنة المفتوحة : اظهرت الدراسة اخفاقا في تحقيق هدف رفع مؤشر الموازنة المفتوحة ، لان الاستراتيجية الوطنية هدفت الى رفع المؤشر من 57 في سنة الاساس 2014م ليصبح ⩾75 في سنة 2025م ، وعند مراجعة النتائج الفعلية فقد كانت قيمة هذا المؤشر عام 2021م (وهي نتيجة فعلية) تساوي 61 بانحراف سلبي قدره 13% عن الهدف ، وهذا الانحراف مرشح للارتفاع الى 19% في عام 2025م.
8. مؤشر التنمية البشرية : ايضا اظهرت النتائج تراجعا في تحقيق هذا الهدف حيث هدفت الاستراتيجية الوطنية الى رفع هذا المؤشر من 0.725 عام 2014م (سنة الاساس) الى 0.85 في عام 2025م . الا ان النتائج الفعلية اظهرت انه في عام 2021م (نتيجة حقيقة) فقد تراجع هذا المؤشر الى 0.72 اي بانحراف سلبي عن الهدف المعلن قدره 8% وهذا التراجع ايضا مرشح في عام 2025م ليصبح 14% عن الهدف المعلن في الخطة .

3.4 مناقشة النتائج

كما اشرنا في مقدمة النتائج فان اعداد الاستراتيجية الوطنية الاردنية (رؤية الاردن 2025) قد حظي باهتمام كبير في المستويات العليا للدولة الاردنية ، وشارك رئيس الوزراء واعضاء الحكومة في كثير من محطات الاعداد والمؤتمرات ذات العلاقة باخراج هذه الاستراتيجية بافضل ما يكون ، واشرفت وزارة التخطيط والتعاون الدولي على عملية الاعداد ، وساهم في عملية اعداد هذه الاستراتيجية خبراء مشهود لها بالكفاءة . واشرنا كذلك ان هذه الاستراتيجية قد تكون نجحت في كل او بعض الابعاد الاجتماعية والبشرية والبيئية (التعليم ، الصحة ، حقوق الانسان، التلوث ،البنية التحتية وغيرها) ولكن الحكم على نجاحها او اخفاقها في تلك الابعاد يحتاج الى اعداد دراسات وابحاث .ولكن الشيء المؤكد من نتائج هذه الدراسة ان الاستراتيجية الوطنية (رؤية الاردن 2025) لم تتمكن من تحقيق الاهداف التي رسمتها من اجل تحقيقها في البعد الاقتصادي .وهذه النتيجة لم تصل لها هذه الدراسة فقط فتقارير البنك المركزي للسنوات المتعددة والتي تعرض المؤشرات الحقيقية اثبتت وجود انحراف سلبي للمؤشرات الاقتصادية عن الاهداف المرسومة وكذلك تقارير دائرة الاحصاءات العامة الاردنية ، وحتى المراجعات التي كانت تصدر عن جهات حكومية لم تنكر هذا الاخفاق واشارت الى بعض الارقام الحقيقية لسنوات قليلة .وفي استقصائه الصحفي المنشور على موقع سرايا الاخبارية ،بين (الكساسبة ،2019)ان البطالة ارتفعت من 12.28% لسنة الاساس 2014م ووصلت الى18.7% في نهاية 2018م مع انها كانت تهدف الى تخفيضها 11.49% في ذلك العام ،كما ان معدل النمو انخفض من 3.1% في سنة الاساس 2014م ووصل الى 2% في نهاية 2018م مع ان الاستراتيجية الوطنية كانت تهدف الى رفعه الى 5.12% في ذلك العام ، كما ان نسبة الدين الى الناتج المحلي ارتفعت سلبيا من 81%لسنة الاساس ووصلت الى 94.4% في 2018م مع ان الخطة هدفت الى تخفيضها الى72% لذلك العام ، وان نسبة الفقر المطلق ارتفعت من 14% لسنة الاساس ووصلت الى 15.7% في نهاية 2018م مع ان الخطة هدفت الى تخفيضها الى 12.25% لنفس

العام ، وقد خلص الكساسبة الى ان وضع خطة صحيحة يحتاج الى خبرات دقيقة وعميقة بتفاصيل وحقائق الاقتصاد وطريقة عمله وامتلاك المقدرة على تحديد الازمات ثم الانطلاق لوضع الحلول . كما اكدت الارقام الصادرة عن البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي : اولويات 2023 - 2025 نفس النتائج فيما يخص مؤشر معدل النمو ومؤشر اجمالي الدين الى الناتج المحلي حيث اظهرت مؤشرات النمو الاقتصادي انخفاضا سلبيا في معدل النمو بحيث وصل الى 1.6% فقط عام 2021م والى 2.2% عام 2022م بينما كان مخططا لان يكون 6.61% عام 2021 وان يصبح 6.91% عام 2022م ونفس الشيء معدل اجمالي الدين الى الناتج المحلي انخفض سلبيا في جميع السنوات التي تلت سنة الاساس ووصل عام 2021م الى 88.68% في عام 2021 بينما كان مستهدفا ان يكون 64% ووصل الى 89% عام 2022م بينما كان مستهدفا ان يكون 60% ، وهذا يظهر الانحراف الحاد في النتائج الفعلية عن الاهداف وبشهادة نظام متابعة الاداء الحكومي وهو جهة رسمية اردنية .

5. التوصيات

في محاولة لفهم اسباب اخفاق الاستراتيجية الوطنية (رؤية الاردن 2025) في تحقيق الاهداف الاقتصادية المشار اليها في هذه الدراسة ، خلصت الدراسة الى ان الاخفاق قد يكون اما في بروز ظروف موضوعية قاهرة اعاقت تحقيق اهداف الخطة او لوجود اخطاء في رسم الاستراتيجية الوطنية و طريقة تحديد اهدافها ، او في عملية تطبيق وتنفيذ هذه الاستراتيجية على ارض الواقع ، او في جميع هذه العوامل (وهذا ما تغلبه الدراسة).

فمن جانب الظروف الموضوعية القاهرة التي اثرت على نجاح الاستراتيجية الوطنية يمكن الاشارة الى ازمة انتشار وباء كورونا Covid-19 وما رافق ذلك من مشكلات ادت الى توقف العجلة في بعض الانشطة الاقتصادية بالكامل وتراجعها بشكل حاد في قطاعات اخرى ، وهذا الامر ترك ظلالا قاتمة على المؤشرات الاقتصادية لمختلف الدول سواء في معدلات النمو او في الايرادات او في البطالة او غيرها وعلينا ان نعترف باثره . اما الادعاء بضعف موارد الاردن وموجات الهجرة والنزوح الى الاردن ووجود مشاكل امنية في بيئة الدول المحيطة بالاردن فهذا من وجهة نظر الدراسة ليس سببا للدفاع عن الاخفاق لان هذه العوامل كانت موجودة وحاضرة قبل اعداد الاستراتيجية واثناءها ومن المؤكد انها كانت في عقل المخططين الذين صاغوا الاستراتيجية .

اما من جانب الطاقم الذي ساهم في اعداد الخطة فكان بحسب (الكساسبة ،2019) معظمهم من القطاع العام وبعضهم من القطاع الخاص المتحالف مع القطاع العام ، صحيح ان كثير منهم من المتخصصين واصحاب الكفاءات الاانهم قد يكونوا بحاجة الى فهم وخبرة ومقدرة اكبر على ادارة الازمات ثم الانطلاق لوضع الحلول . وبالتالي هناك مجموعة من التساؤلات بحاجة الى توضيح مثل : هل كان هناك عدم دقة في استخدام ادوات المسح البيئي وتحليل البيئة الاقتصادية الاردنية قبل رسم الاهداف، وعدم دقة ايضا في استخدام ادوات التنبؤ بالمستقبل من اجل التعرف على المخاطر التي تواجه بيئة الاقتصاد والاعمال في الاردن في مرحلة تطبيق الخطة ؟ ام هل كان هناك مبالغة في سقف الاهداف الامر الذي جعلها غير واقعية وغير قابلة للتحقيق ؟ هل كان هناك رغبة في اظهار الاقتصاد الاردني بصورة افضل مما هو عليه امم الجهات الدولية ؟ ام كان هناك محاولة لاقناع الجهات المانحة والمقرضة بقدرة الاردن على تحقيق اهداف طموحة اكثر من اللازم من اجل جذب المستثمرين او الحصول على مزيد من الدعم والقروض؟

اما من جانب تنفيذ الخطة وتطبيقها على ارض الواقع فان الدراسة تعتقد بان عملية التنفيذ وان كانت غير مسؤولة لوحدها عن الاخفاق في تحقيق الاهداف الاقتصادية للخطة الا انها تتحمل النصيب الاكبر من الفشل في الوصول الى تلك الاهداف . لاننا نعلم ان جزءا كبيرا من الكوادر والنخب في القطاع العام والمتحالفين معهم من القطاع الخاص ، قد لا يكون لهم مصلحة في عملية التغيير والتطوير لان ذلك سيهدد مواقعهم ومزاياهم ومصالحهم ، وانهم سيقاومون التغيير حتى لو اظهروا عكس ذلك اثناء العمل ، لان التغيير والتطوير الحقيقي قد ياتي بكوادر ونخب جديدة اكثر كفاءة وقدرة على ادارة الاقتصاد تحل محلهم وتاخذ مكانهم.

استنادا الى ما تقدم توصي الدراسة من سيقومون باعداد الاستراتيجية القادمة (اجندة الاردن 2030) ان يقوموا بعمل لجان من الاكاديميين المتخصصين (والاستناد الى الكفاءات الاكاديمية المهاجرة ايضا) وكذلك من الصناعيين الشباب اصحاب المبادرات والمفكرين خارج الصندوق ومن مؤسسات المجتمع المدني (النقابات المهنية وغرف الصناعة والتجارة) ومن شباب (وليس قدامى)الاحزاب الاردنية الموالية والمعارضة الحاصلين على الشهادات العليا وذوي الخبرات الاقتصادية والادارية وعقد دورات تدريبية لهم من قبل اناس مختصين ، ومن ثم توفير الموارد اللازمة لهم من معلومات وبيانات وادوات تحليل ومسح بيئي ودراسة مخاطر ، والتعامل معهم بشفافية ومساءلة واعطاؤهم الحرية الكافية (اللامركزية) في اعداد الخطة الاقتصادية القادمة ، واطلاق ايديهم تحت اشراف جهات سيادية مستقلة لمراقبة تطبيق الخطة وازاحة االعصي التي سيضعها البعض في دواليب عملية التنفيذ حفاظا على مصالحه ومزاياه ، ومحاسبتهم على النتائج لان اهل مكة ادرى بشعابها والاجيال الجديدة اكثر قدرة على استشراف المستقبل والوصول اليه فهم المستقبل ونحن الماضي

المراجع :

- البنك المركزي الاردني (2024) : التقرير السنوي الستون لسنة 2023 ، دائرة الابحاث. http://cbj.gov.jo
- البنك المركزي الاردني (2023) : التقرير السنوي التاسع والخمسون لسنة 2022 ، دائرة الابحاث. http://cbj.gov.jo
- البنك المركزي الاردني (2022) : التقرير السنوي الثامن والخمسون لسنة 2021 ، دائرة الابحاث. http://cbj.gov.jo
- البنك المركزي الاردني (2021) : التقرير السنوي السابع والخمسون لسنة 2020 ، دائرة الابحاث. http://cbj.gov.jo
- البنك المركزي الاردني (2020) : التقرير السنوي السادس والخمسون لسنة 2019 ، دائرة الابحاث. http://cbj.gov.jo
- البنك المركزي الاردني (2019) : التقرير السنوي الخامس والخمسون لسنة 2018 ، دائرة الابحاث. http://cbj.gov.jo
- البنك المركزي الاردني (2018) : التقرير السنوي الرابع والخمسون لسنة 2017 ، دائرة الابحاث. http://cbj.gov.jo
- البنك المركزي الاردني (2017) : التقرير السنوي الثالث والخمسون لسنة 2016 ، دائرة الابحاث. http://cbj.gov.jo
- البنك المركزي الاردني (2016) : التقرير السنوي الثاني والخمسون لسنة 2015 ، دائرة الابحاث. http://cbj.gov.jo
- بسام الكساسبة (2019): فشل خطة الاردن رؤية 2025 في سنواتها الثلاث الاولى، موقع سرايا الاخباري http://sarayanews.com
- حياتي ، سامر(2017) "ما هو معدل النمو الاقتصادي " www.mado3.com
- خشيب ، جلال (2014)النمو الاقتصادي : مفاهيم ونظريات www.alukah.net
- دائرة الاحصاءات العامة (2022) : الكتاب الاحصائي السنوي ، http://cbj.gov.jo.
- دائرة الاحصاءات العامة (2021) : الكتاب الاحصائي السنوي ، http://cbj.gov.jo.
- دائرة الاحصاءات العامة (2020) : الكتاب الاحصائي السنوي ، http://cbj.gov.jo.
- دائرة الاحصاءات العامة (2019) : الكتاب الاحصائي السنوي ، http://cbj.gov.jo.

- دائرة الاحصاءات العامة (2018) : الكتاب الاحصائي السنوي ، http://cbj.gov.jo.
- دائرة الاحصاءات العامة (2017) : الكتاب الاحصائي السنوي ، http://cbj.gov.jo.
- دائرة الاحصاءات العامة (2016) : الكتاب الاحصائي السنوي ، http://cbj.gov.jo.
- دائرة الاحصاءات العامة (2015) : الكتاب الاحصائي السنوي ، http://cbj.gov.jo.
- فاخوري، عماد(2017) ، طريق الاردن للتنمية المستدامة ، مجلة جوردن تايمز http://jordantimes.com/opinion/imad-najib-fakhoury/jordan-way-sustainable-development.
- فاخوري ، عماد (2015) "بيان الاردن في قمة الامم المتحدة للتنمية المستدامة" وزير التخطيط والتعاون الدولي
- صليحة مقاوسي وهند جمعوني (2010) نحو مقارنة نظريات حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية : قراءات حديثة في التنمية ،جامعة الحاج خضر ، الجزائر .
- نادي روما (2012) ، حدود النمو www.deustchland.de
- نصار ، لينا (2017) "تطبيق اجندة 2030 للتنمية المستدامة في الاردن" : اين نحن الآن؟ http://wanainstitute.org/en/blog/implementing-2030- agenda-sustainable-development-jordan-where-are-we-now
- نظام متابعة الاداء الحكومي والانجاز (2023) ، البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي : اولويات 2023 - 2025 https://mop.gov.jo
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2015) : الاردن 2025 : رؤية وطنية واستراتيجية، http://mop.gov.jo
- Al-Muqdad, Mohammad; Abu Dweib, Ahed (2015) "**The Impact of International Organizations & Governmental Policies in the**
- Cratzer, Ceorg; Keeton, William S. (2017) "**Mountain Forests and Sustainable Development: The Potential for Achieving the United Nations' 2030 Agenda**" *Mountain Research & Development*, Vol. 37 Issue 3, p. 246-253.
- Cent Work and the Sustainable Development Goals: A Guide Book on SDG Labor Market Indicators, available at http://langen/index.htm Retrieved on 3-28-2019.
- *Dumalaon, Janelle (2015) "Global Compact: A Guide Dog, Not a Watchdog". Dw.com. They were retrieved* on 10-26-2018.
- Hoekstra, Arjen Y.; Chapagain, Ashok K.; Van Oel, Pieter R. (2017) "Advancing Water Footprint Assessment Research**:** Challenges in Monitoring Progress towards Sustainable Development Goal 6" ***Water***, Vol. 9 Issue 6, p. 438.
- Hanz Carl Von Carlowiz (1713) "Sylvicultura Oeconomics
- Robbins, Lionel (1932, 2nd ed, 1935). An Essay on the Nature and Significance of Economic Science, London: Macmillan: pp 16
- Michael (2018) "**The Impact of Syrian Refugees on Jordan: A Framework for Analysis**". *Journal of International Studies*, 11(2), p. 154-179. ·
- Paul Samuelson and William Nordhaus (2006)" Economics" 15th edition, McGraw - hill Inc
- Sen, A. (1983). Economic Development: Which Way Now? Economic Journal, Vol. 93 Issue 372. Pp.745-762.
- Turki Ibn Faysal (2015) "**Sustainable Development Challenges in Arab States of the Gulf**": Berlin, Germany, Gerlach Press
- United Nations Headquarters. · Government Priorities for 2019-2020, Retrieved on 2-20-2019.
- United Nations (2000), United Nations Millennium Declaration, General

Assembly Resolution, A/ RES/55/2, para.11.

- United Nations (2012) "Rio+20-United Nations Conference on Sustainable Development" https://sustainabledevelopment.un.org/rio20. Retrieved on 7-30-2019.
- United Nations (292) "Assessment of the MDG Agenda"
- United Nations," The United Nations World Commission on Environment and Development (WCED) Our Common Future Report"(1987) Environmental Science: In Context.Encyclopedia.com Retrieved on 7-30-2019.
- United Nations," World conference introduction" www.un.org. They were retrieved on 3-22-2019.
- World Commission on Environment and Development (1987). Our Common Future. London: Oxford University Press.p.27.